تقارير اقتصادية أكدت الأثر الكبير لضعف نشاط صناع السوق الرئيسيين وتراجع حركة كبريات المجموعات

افتقاد البورصة للمحفزات الداعمة وراء التباين في جلسات الأسبوع الماضي

قال تقرير اقتصادي متخصص إن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) مرت خلال تعاملات الأسبوع الماضي بموجة من التارجح والتراجع والتذبذب لافتقاد السوق المحفزات الداعمة لاسيما ضعف نشاط صناع السوق الرئيسين وتراجع حركة كبريات المجموعات والمحافظ والصناديق.

واضاف تقرير شركة (الأولى) للوساطة المالية الصادر أمس أن اداء البورصة في غالبية الجلسات جاء تماشيا مع أسعار النفط على مدى الأيام القليلة الماضية وليغلق أمس الاول على انخفاض مؤشره السعري 14,4 نقطة ليبلغ مستوى 6640 نقطة بينما ارتفع المؤشران الوزني و(كويت 15) 2,01 و 3,33 نقطة على التوالي.

وأوضح أن تعاملات البورصة افتتحت الأسبوع الماضي على تراجع طفيف مدفوعا بالتذبذب والمضاربة العنيفة صوب العديد من الاسهم لاسيما الرخيصة فيما فقد المؤشر السعري في الجلسة الثانية 13,0 في المئة بما يعادل 8,4 نقطة ليقفل على مستوى اقل من حاجز ال 6700 نقطة التي كان سجلها في الاسبوع السابق.

وذكر أن قيمة التداولات ارتفعت في جلسة الاثنين الى 27,2 مليون دينار بسبب تداولات اسهم (فيفا) التي استحوذت على مايقرب من 50 في المئة من اجمالي قيم التداولات فيما استمر التداول الهادئ والفاتر معظم التعاملات مبينا أن عمليات المضاربة نشطت في بعض الجلسات بشكل ملحوظ وسط التذبذب والتحركات البيعية من جانب بعض المحافظ المالية صوب الاسهم عموما وغيرها ذات الاداء التشغيلي والقيادية.

ولفت تقرير (الاولى) الى انه رغم موجة التراجع التي شهدتها التعاملات فإن بعض الاسهم بدت متماسكة في تحركاتها لاسيما في قطاع الاتصالات في وقت جاء فيه التركيز من المحافظ الرئيسية على الاسهم الثقيلة التي يقبل عليها المستثمرون عادة قبل انعقاد الجمعيات العامة استفادة من التوزيعات التي تقرها الشركات.

وقال إن المؤشر السعري اغلق جلسة الثلاثاء على ارتفاع طفيف فيما شهدت تعاملات الجلسة تداولات ضعيفة بلغت معها القيمة المتداولة 15,7 مليون دينار كويتي وهو معدل منخفض قياسا بالقيم المعتادة في الاسابيع الماضية بينما يفتقد المستثمرون المحفزات الفنية المشجعة على ضخ اموال اضافية في التداولات.

وأوضح ان البورصة أغلقت مجريات حركة تداولات الجلسة الرابعة على انخفاض وسط استمرار حال التباين في الاداء العام والمضاربات التي طالت اسهم الشركات الراكدة رغم استمرار اعلانات الشركات الفصلية عن العام الماضي فيما استمر تركيز المستثمرين على الاسهم النشغلية ما انعكس ايجابا على مؤشر (كويت 15).

وذكر تقرير (الاولى) أن المؤشر السعري اغلق على انخفاض مدفوعا بالمبيوعات العشوائية واستمرار التذبذبات وجني الارباح فيما اغلقت مؤشرات البورصة في الجلسة الاخيرة على تباين وظهر تماسك شريحة واسعة من الاسهم النشغلية خصوصا من التي اعلنت عن أرباح متضمنة توزيعات عن العام الماضي.

وأشار الى أن تباين تذبذب مؤشرات بورصة الكويت في معظم جلسات الأسبوع جاءت وسط تباين أداء أسواق الأسهم الخليجية حيث دفع هبوط أسعار النفط مستثمري اسواق الخليج عموما إلى توخي الحذر بشان فتح مراكز جديدة.

وذكر تقرير اقتصادي اصادر من إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أنه تباينت إغلاقات مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية للأسبوع الثاني على التوالي، حيث واصل كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أدائهما الإيجابي وتمكنا من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي في المنطقة الخضراء بدعم من استمرار عمليات الشراء التي طالت بعض الأسهم القيادية والثقيلة، في حين استمرت عمليات جني الأرباح وعمليات المضاربة السريعة التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة في دفع المؤشر السعري إلى التراجع في معظم الجلسات، لينهي تعاملات الأسبوع في المنطقة الحمراء.

على الصعيد الإقتصادي، قالت وكالة "Bloomberg"،،بلومبيرغ» انه على الرغم من الاحتياطات المالية الكبيرة التي تمتلكها الكويت، إلا ان تراجع اسعار النفط يلقي الضوء على ضرورة إصلاح الاقتصاد من اجل تحقيق الاستدامة في الأجل البعيد، إذ دفع تراجع اسعار الطاقة بالكويتيين إلى الشعور بالقلق إلى حد ما، نظرا إلى ما يشكله النفط الأسود من اهمية مركزية في اقتصاد الكويت. واضافت «بلومبيرغ» انه على الرغم من قوة الكويت المالية، فإن تراجع أسعار النفط يعد مثار قلق بالنسبة إلى اقتصاد يعتمد بشكل كبير على دخل النفط، ويعد فيه نشاط القطاع الخاص محدودا، إذ يشكل قطاع النفط 64% من الناتج المحلي الإجمالي العام، اي حوالي 92.4% من الإيرادات الحكومية، و95% من الصادرات. من جهة أخرى، لطالما كانت الحاجة إلى تنويع دخل الحكومة والاقتصاد ككل معروفة، لذا جاء تراجع اسعار النفط ليؤيد قرار السلطات القيام بذلك، وسيساعد على ذلك وجود بيئة سياسية محلية بناءة اكثر من ذي قبل، إذ يقول كبير المحللين في وكالة التصنيف الائتماني «موديز» ان الحكومة الكويتية اتخذت العديد من المحاولات لتنويع الاقتصاد وتطويره، لكن تطبيق الخطط الاقتصادية غالبا ما كانت تعيقه التدخلات البرلمانية، مضيفا، ان من خلال وجود برلمان داعم، من المرجح ان يتحسن موضوع تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا الامر يشير إلى ان خطة التنمية الجديدة، التي تنطلق من إبريل 2015 وحتى مارس 2020، ستكون واعدة نسبيا، وينبغي ان يساعد ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي، خصوصا في المشاريع الراسمالية، النمو الاقتصادي.

ومما لا شك فيه ان عدم التعاون الذي كان السمة البارزة التي تميز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في السنوات الماضية كان احد العوائق التي وقفت كحجر عثرة امام تحقيق التنمية في البلاد، إذ عللت الحكومة في اكثر من مناسبة فشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمشاحنات السياسية وحالات الشد والجذب التي كانت حاضرة دائما بينها وبين البرلمان في السابق، إلا ان هذا التبرير لم يكن مقنعا لدى كثير من المراقبين، حيث ان السلطة والقرار والميزانيات في يد الحكومة، وكان بإمكانها، ولا يزال، تنفيذ الكثير من المشاريع دون موافقة السلطة التشريعية، فلذلك نامل في هذه المرحلة ان تمضي الحكومة قدما في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمشروعات التي تعطلت كثيرا وتسبب تاخر تنفيذها في إصابة الاقتصاد الوطني بالكثير من الاختلالات التي لا شك ان معالجتها بشكل سريع وفوري سيساهم في تحقيق استدامة رفاهية المواطنين، ويساعد على خلق حياة افضل للأجيال القادمة.

وبالعودة إلى اداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنقضي، فقد تباينت إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك وسط استمرار انخفاض نشاط التداول في السوق بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع قبل الماضي، سواء على صعيد الكمية أو القيمة، إذ واصلت عمليات الشراء التي شملت العديد من الأسهم القيادية والتشغيلية في تقديم الدعم إلى المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذان تمكنا من تحقيق الارتفاع في الأسبوع المنقضي، في حين لم يستطع المؤشر السعري من تحقيق المكاسب في ظل استمرار عمليات جني الأرباح في السيطرة على تداولات الأسهم الصغيرة، فضلا عن تاثره بعمليات المضاربة السريعة التي كانت حاضرة أيضا خلال الأسبوع.

هذا وقد استهل السوق اولى جلسات الأسبوع مسجلا تباينا على صعيد إقفالات مؤشراته الثلاثة، حيث اقفل المؤشر السعري على تراجع نتيجة عمليات البيع والمضاربات التي طالت الأسهم الرخيصة، في حين لقي المؤشرين الوزني وكويت 15 دعما من الخمسة الباقية. هذا وقد تصدر قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات التي سجلت نموا، حيث ارتفع مؤشره بنسبة بلغت 3.09%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,245.95 نقطة، تبعه قطاع الاتصالات الذي نما مؤشره بنسبة 1.89%، مغلقا عند مستوى 633.11 نقطة، فيما شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة، حيث سجل مؤشره ارتفاعا اسبوعيا نسبته 1.83%، مقفلا عند مستوى 1,104.20 نقطة، اما اقل القطاعات تسجيلا للمكاسب في الأسبوع الماضي، فقد كان قطاع الصناعية، والذي ارتفع مؤشره بنسبة بلغت 0.34%، مغلقا عند مستوى 1,140.21 نقطة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت تراجعا، إذ انخفض مؤشره بنسبة بلغت 3.92%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 869.70 نقطة، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشره تراجعا نسبته 3.08%، مقفلا عند مستوى 1,119.08 نقطة، في حين شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثالثة بعد أن انهى مؤشره تداولات الأسبوع عند مستوى 835.60 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.27%، أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع البنوك، والذي أغلق مؤشره عند مستوى 1,024.26 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 0.36%.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 399.46 مليون سهم، شكلت 40.35% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 216.90 مليون سهم تقريبا للقطاع أي ما نسبته 21.91% من إجمالي تداولات السوق، اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 20.21% بعد أن وصل إلى 200.11 مليون سهم.

اما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الاتصالات المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.61% بقيمة إجمالية بلغت 28.56 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 21.40% وبقيمة إجمالية بلغت 23.87 مليون د.ك. تقريبا، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 18.87 مليون د.ك. تقريبا، شكلت 16.92% من إجمالي تداولات السوق.

الرغم من مرور أكثر من نصف المهلة القانونية المحددة للإفصاح، حيث ستنتهي المهلة في 31 مارس المقبل؛ وقد حققت الشركات المعلنة ما يقارب 861.11 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 4.23% عن نتائج نفس الشركات للعام المالي 2013. من جهة أخرى، بلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي وعددها 192 شركة 29.05 مليار دينار كويتي، بارتفاع قدره 301.85 مليون دينار تقريبا، أي ما نسبته 1.05% عن قيمتها في الأسبوع قبل الماضي، والتي بلغت آنذاك 28.75 مليار دينار كويتي.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 1.61%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.24%، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 4.26%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2014.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,640.92 نقطة، مسجلا خسارة نسبتها 0.82% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعا نسبته 0.71% بعد أن أغلق عند مستوى 453.09 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,105.09 نقطة، بارتفاع نسبته 0.93% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 4.55% ليصل إلى 22.31 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضا نسبته 13.40%، ليبلغ 198.01 مليون سهم.

سجلت سبعة من قطاعات السوق ارتفاعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، في حين تراجعت مؤشرات القطاعات

التذبذب سيد الموقف

«الأولى»: أداء السوق في غالبية الجلسات جاء تماشياً مع أسعار النفط على مدى الأيام القليلة الماضية

«الاستثمار»: الأداء الإيجابي لمؤشري الوزني و«كويت 15» مكنا من إنهاء التداولات في المنطقة الخضراء

«بلومبيرغ»: تراجع أسعار النفط يلقي الضوء على ضرورة إصلاح الاقتصاد من أجل تحقيق الاستدامة

لمناقشة سبل تطويره والارتقاء به

الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية يطلع اليوم على النشاط السياحي في البلاد

قالت وزارة التجارة والصناعة إن الامين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الامم المتحدة طالب الرفاعي سيزور البلاد غدا للاطلاع على النشاط السياحي المحلي ومناقشة سبل تطويره.

وذكر مدير ادارة البحوث والمعلومات السياحية بوزارة التجارة والصناعة منصور النزهان في تصريح لـ (كونا) أمس أن الرفاعي والمدير الاقليمي للمنظمة عمرو عبدالغفار سيبحثان مع الوكيلة المساعدة لقطاع السياحة في الوزارة سميرة الغريب مختلف أوجه التعاون للنهوض بالسياحة المحلية.

وأضاف النزهان ان زيارة وفد منظمة السياحة العالمية ستتضمن أيضا عقد لقاءات رسمية مع مسؤولين حكوميين وممثلي القطاع الخاص فضلا عن القيام بجولة في بعض المرافق السياحية والمجمعات التجارية للتوقف عن كثب على انشطة الكويت في هذا المجال.

وبين أن المنظمة سبق ان تعاونت مع قطاع السياحة بوزارة التجارة من خلال خطة عنيت بتطوير هذا القطاع مشيرا الى أن دولة الكويت عضو مشارك وفعال في منظمة السياحة العالمية وهي تابعة للامم المتحدة والوكالة التنفيذية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية وتهتم بالدول من الناحية السياحية وتصدر الاحصائيات المتعلقة بالطلب والعرض السياحي على مستوى العالم ومقرها العاصمة الإسبانية (مدريد).

وأوضح أن المنظمة تضم في عضويتها 145 بلدا وسبعة اقاليم وحوالي 350 عضوا منتدبا يمثلون القطاع الخاص والمؤسسات والاتحادات والسلطات السياحية وهدفها نقل الخبرات والتجارب الفنية الدولية لقطاع السياحة والاسهام في بناء قدرات العاملين في المجال السياحي.

وقال النزهان إن المنظمة تهتم كذلك بتعزيز الشراكة السياحية بين الدول الاعضاء وتساعدهم في انجاح قدراتهم التنافسية في مجال السياحة والتعاون من اجل تنمية الموارد البشرية وتطوير الجودة النوعية لهذا القطاع.

يذكر أن الامين العام لمنظمة السياحة العالمية سوف يجتمع خلال زيارته للبلاد مع نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج وفعاليات اقتصادية ذات الصلة تمثل القطاع الخاص في البلاد.

طالب الرفاعي

النزهان: زيارة وفد منظمة السياحة العالمية ستتضمن عقد لقاءات رسمية مع مسؤولين حكوميين وممثلي القطاع الخاص

اعلان تذكيري

دعوه لحضور إجتماع الجمعية العامة للشركاء

شركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م)

تتشرف شركة محمود حيدر وأولاده للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م) بدعوة السادة الشركاء لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركاء، والتي ستنعقد بتاريخ 4 مارس الساعة 9 صباحاً بمقر الشركة الكائن بالشرق – شارع عمر بن الخطاب – تقاطع شارع خالد بن الوليد – برج KBT الدور 25 لمناقشة جدول الأعمال التالي :-

١- تعديل عقد الشركة.

٢- ما يستجد من أعمال

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

مدير الشركة

محمود حاجي حيدر عبدالله

لتخفيف الضغط واختصار الوقت

اتحاد الصناعات: إنشاء مستودعات الديزل بالمناطق الصناعية

قال رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي إن انشاء شركة البترول الوطنية مستودعات خاصة لتعبئة الديزل المدعوم في المناطق الصناعية يساهم في تخفيف الضغط على أصحاب المصانع بدلا من التوجه مباشرة الى الشركة للتعبئة. واضاف الخرافي في تصريح صحافي أمس ان اتحاد الصناعات نظم ندوة متخصصة بعنوان (قرار رفع الديزل واثره على قطع الصناعة) تناول من خلالها ما يواجه المصانع من صعوبة في الخدمات اللوجستية المتعلقة بنقل الديزل من مستودع شركة البترول الوطنية الى المصانع ما يشكل ضغطا كبيرا عليها.

واقترح على شركة البترول الوطنية انشاء محطات ومضخات خاصة للديزل المدعوم للمصانع في المناطق الصناعية لتعبئة الديزل بدلا من التوجه مباشرة الى الشركة اختصارا للوقت وتخفيفا للضغط أيضا على موظفي الشركة.

وأوضح أنه نظرا الى الوقت الطويل الذي تستغرقه المعاينة الميدانية لحاجات المصانع التي تطالب بالدعم والعدد الكبير من المفتشين التي تحتاجه فقد تم الاتفاق على تسريع الإجراءات مع المسؤولين الذين حضروا الندوة للاستمرار على عجلة الانتاج وأشار الى أن قرار رفع الديزل الذي استثني منه قطاع الصناعات الموجه انتاجها الى الداخل يعتبر خطوة مهمة بحد ذاتها للابقاء على مستوى انتاج المصانع المحلية وتحقيقا للتنمية الاقتصادية في البلاد.

وذكر الخرافي أن الهدف من الندوة التي شارك فيها عدد من أصحاب المصانع هو إبداء الاراء والاقتراحات لممثلي كل من شركة البترول الوطنية ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة حول صعوبة الخدمات اللوجستية المتعلقة في نقل الديزل.

وبين أن هناك شركات صغيرة ربما لا تلجأ الى التعبئة من خلال المحطات عقب ارتفاع الاسعار مشيرا الى أنها ستلجأ الى المستودعات مباشرة للتزود بالوقود والابتعاد عن نظام المحاسبة الجديد.

وأفاد بأن هناك مصانع تضررت من خلال الخدمات التي تنقل لها من موزعين اخرين للديزل لافتا الى وجود تواصل بين اتحاد الصناعات الوطنية ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة وشركة البترول الوطنية والعديد من المؤسسات الحكومية لطرح مقترحات الصناعيين والنظر في مشاكلهم والوصول الى نتائج تساهم في رفع كفاءة التنمية الاقتصادية.

من جانبه أفاد نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط والتسويق المحلي في شركة البترول الوطنية شكري محروس في تصريح للصحافيين عقب الندوة بان قرار خفض الدعم كان واضحا بالتطبيق على محطات التجزئة فقط وليس مستودعات بيع الجملة التي ستمد المصانع بنفس السعر القديم.